

الإحصاءات: مؤشرات المساحات المرخصة وعدد الرخص تشير الى انتعاش ملحوظ في قطاع الانشاءات خلال الثلث الاول من عام 2026 مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي

ارتفاع مساحات الأبنية المرخصة للأغراض السكنية بنسبة 20.4% خلال الثلث الأول من عام 2026

ارتفاع عدد رخص الأبنية الصادرة بنسبة 14.7% خلال الثلث الأول من عام 2026

ارتفاع إجمالي مساحات الأبنية المرخصة في المملكة بنسبة 5.1% خلال شهر نيسان من عام 2026 و 4.8% خلال الثلث الأول من عام 2026 وذلك مقارنة بالفترات المماثلة من العام الماضي

أصدرت دائرة الإحصاءات العامة تقريرها الشهري حول النشاط العمراني ورخص الأبنية في المملكة، حيث بلغ مجموع مساحات الأبنية المرخصة 904 ألف م² خلال شهر نيسان من عام 2026، مقارنة مع 860 ألف م² لنفس الفترة من عام 2025 بارتفاع نسبته 5.1%. كما ما بلغ مجموع مساحات الأبنية التي تم ترخيصها خلال الثلث الأول من عام 2026 ما مساحته 3.177 مليون م²، مقارنة مع 3.032 مليون م² لنفس الفترة من عام 2025، بارتفاع نسبته 4.8%. وبلغ إجمالي عدد رخص الأبنية الصادرة في المملكة 8,317 رخصة خلال الثلث الأول من عام 2026، مقارنة مع 7,253 رخصة خلال نفس الفترة من عام 2025، بارتفاع نسبته 14.7%.

وعلى صعيد أغراض الترخيص، فقد بلغت المساحات المرخصة للأغراض السكنية نحو 2.700 مليون م² خلال الثلث الأول من عام 2026 مقارنة مع 2.243 مليون م² خلال نفس الفترة من عام 2025، بارتفاع نسبته 20.4% في حين بلغت مساحة الأبنية المرخصة للأغراض غير السكنية 477 ألف م²، مقارنة مع 789 ألف م² خلال نفس الفترة من عام 2025، بانخفاض نسبته (39.5%). وقد شكلت مساحة الأبنية المرخصة للأغراض السكنية ما نسبته 85% من إجمالي مساحة الأبنية المرخصة و 15% للأغراض غير السكنية.

وعلى مستوى الأقاليم، استحوذ إقليم الوسط على 71.7% من إجمالي مساحة الأبنية المرخصة في المملكة خلال الثلث الأول من عام 2026، بانخفاض (0.4) نقطة مئوية عن نفس الفترة من عام 2025، في حين بلغت حصة إقليم الشمال ما نسبته 22.2% بارتفاع 13.3 نقطة مئوية، وإقليم الجنوب ما نسبته 6.1% بانخفاض (27.4) نقطة مئوية عن نفس الفترة من عام 2025.

الشكل (1): التوزيع النسبي للمساحات المرخصة حسب الإقليم خلال الثلث الأول من عامي 2025 و 2026

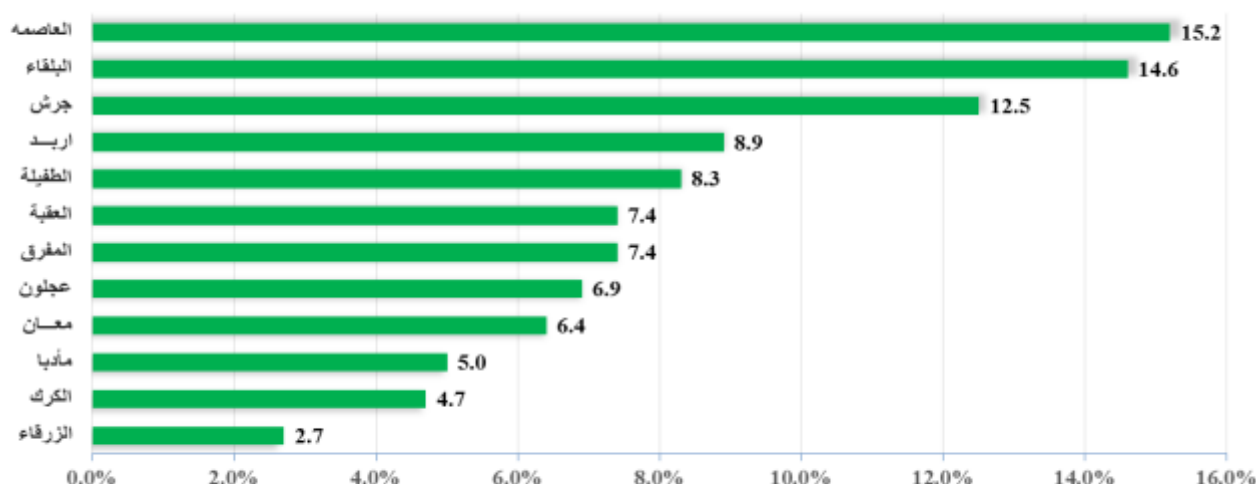


أما بالنسبة للتوزيع النسبي للمساحات المرخصة للأغراض السكنية حسب المحافظات وعدد السكان، فقد سجلت محافظة العاصمة أعلى نسبة إذ بلغت 15.2%، وبمساحة مقدارها 0.324 م² لكل فرد، فيما سجلت محافظة الزرقاء أقل نسبة من حصة الفرد للمساحات الجديدة المرخصة حيث بلغت 2.7%، وبمساحة مقدارها 0.057 م² لكل فرد.

جدول (1) : حصة الفرد من مساحات الأبنية الجديدة المرخصة للأغراض السكنية خلال الثلث الأول من عام 2026 حسب المحافظة

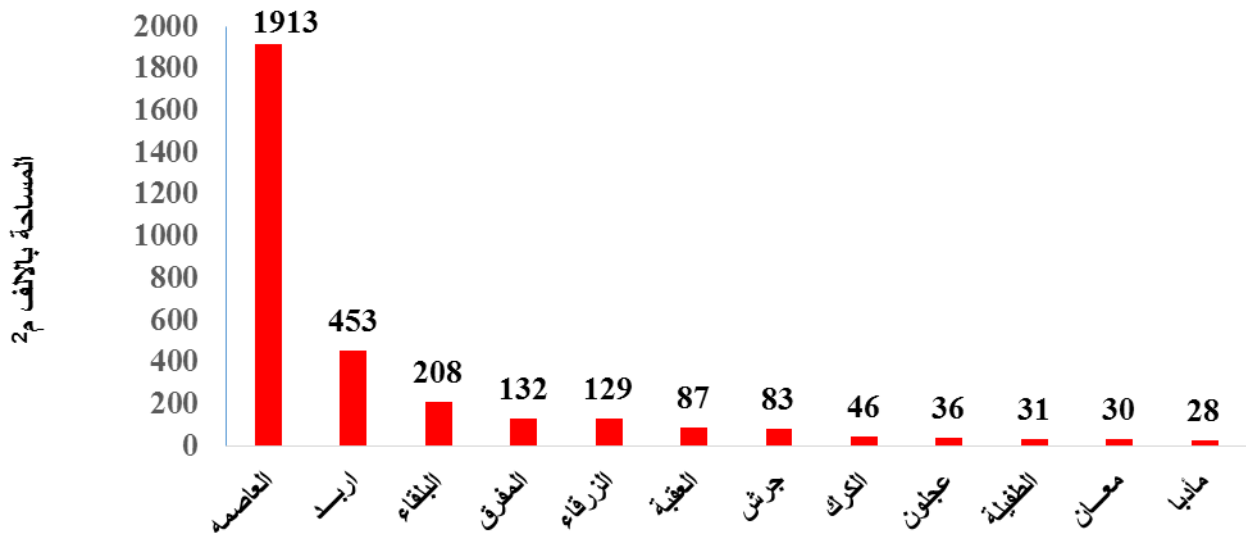
المحافظة	عدد السكان	المساحة المرخصة للسكن (م ²)	حصة الفرد من المساحة المرخصة (م ²)	التوزيع النسبي لحصة الفرد من المساحة المرخصة حسب المحافظة
العاصمة	5,004,600	1,620,211	0.324	15.2
البلقاء	614,000	190,649	0.311	14.6
جرش	296,000	78,708	0.266	12.5
اربد	2,210,500	418,891	0.190	8.9
الطفيلة	120,300	21,343	0.177	8.3
المفرق	686,800	107,566	0.157	7.4
العقبة	250,900	39,593	0.158	7.4
عجلون	219,900	32,527	0.148	6.9
معان	197,900	26,883	0.136	6.4
مأدبا	236,200	25,001	0.106	5.0
الكرك	395,400	40,134	0.102	4.7
الزرقاء	1,704,50	97,773	0.057	2.7
المجموع	11,937,000	2,699,279	0.226	100

الشكل (2) : التوزيع النسبي لحصة الفرد من مساحات الأبنية المرخصة للأغراض السكنية خلال الثلث الأول من عام 2026 حسب المحافظة



وشكلت المساحة المرخصة للأبنية الجديدة والإضافات على الأبنية القائمة ما نسبته 53.7 % من إجمالي مساحة الأبنية المرخصة خلال الثلث الأول من عام 2026، في حين شكلت المساحة المرخصة للأبنية القائمة ما نسبته 46.3%. المبنى القائم هو المشيد منذ سنوات بدون ترخيص وتم اصدار الرخصة خلال الشهر الذي تم جمع البيانات فيه، اما الإضافة الى مبنى قائم فهو اصدار رخصة لإنشاء إضافة جديدة على مبنى موجود ومرخص. وبلغ إجمالي مساحة الأبنية المرخصة للأبنية الجديدة والإضافات على الأبنية القائمة نحو 1.705 مليون م²، مقابل نحو 1.967 مليون م² خلال نفس الفترة من عام 2025، بانخفاض نسبته (13.3%).

الشكل (3) : مساحة الأبنية المرخصة حسب المحافظة خلال الثلث الأول من عام 2026 (بالألف متر مربع)



هذا وتوفر دائرة الإحصاءات العامة من خلال التعداد الشهري لرخص البناء، بيانات حول عدد رخص الأبنية، ومساحة الأبنية المرخصة، وأنواع استعمالات المباني في المملكة حسب المحافظة، بهدف تزويد المخططين ورسمي السياسات ومتخذي القرار بمؤشرات حول جزء مهم من قطاع الإنشاءات وهو النشاط العمراني، بينما يمثل الإنفاق الحكومي على مشاريع الأبنية والطرق والبنية التحتية وغيرها الجزء الآخر المكمل لهذا القطاع ويتم تغطيتها من خلال مسوحات أخرى، باستثناء المشاريع الحكومية التي يتم ترخيصها لدى الجهات المانحة للترخيص حيث يتم شمولها في هذا التعداد.

تعتبر مؤشرات رخص البناء عن الواقع الفعلي للنشاط العمراني لأن الرخصة تعني على الأرجح المباشرة الفعلية في البناء، بينما عقود التصميم والمخططات الهندسية التي تعتمد عليها الجهات الأخرى تمثل الخطط المستقبلية للنشاط العمراني ومرحلة من مراحل الترخيص قد لا يتم إستكمالها.